شوبهدا شوداري

باحثة دكتوراه بجامعة جواهر لال نهرو، نيودلهي

الربيع الكمبودي!

فرص التحوّل الديمقراطي بعد حركة الاحتجاجات الشعبية

على الرغم من هيمنة حزب الشعب الكمبودي، ورئيس وزرائه هون سين على المشهد السياسي، واستشراء الفساد، فإن احتجاجات الربيع الكمبودي دفعت باتجاه لعب المعارضة دوراً أكبر في الحياة السياسية، فإن هذه المكاسب لا تزال محدودة ومعرضة للانتكاسة ما لم تستتبعها خطوات تبني على ما تم انتزاعه من إصلاحات ديمقراطية.

إن تحليل مستقبل الربيع الكمبودي أمر يتطلب الكثير من الحذر، وذلك بالنظر إلى تاريخ القمع السياسي وغياب الإصلاحات الديمقراطية، ومع ذلك يمكن القول إن هناك عاملين سلبيين أثرا على السياسة الداخلية الكمبودية، ويفسران لنا أسباب تراجع الإصلاحات الداخلية، وهما: تاريخ الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد، والتي خلفت حقبة من سفك الدماء ظلت عالقة في الأذهان لدى الكثير من أبناء الشعب الكمبودي، بل والتي ألقت بظلال سلبية على الثقافة السياسية للبلاد.

أما العامل الثاني، فيتمثل في التأثيرات المحدودة للرأسمالية الوطنية والعولمة على السياسة الداخلية في كمبوديا، على الرغم من ممارسة قدر من التأثير على برامج إعادة الإعمار الوطنية، ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى أن مساحة كمبوديا وتراجع أهميتها الجيواستراتيجية يؤديان إلى التعامل معها بتجاهل في معظم الأحيان، وهو ما أثر بدوره سلباً على الحياة الثقافية والفكرية في البلاد[1].

وعلى الرغم من ذلك، فإنه لايزال هناك بعض الأمل، والذي يتمثل في استمرار المجتمع الكمبودي في النضال من أجل الحصول على التمكين الذاتي، ومحاولته الخروج من حالة الانغلاق[2].

أولاً: الواقع السياسي الكمبودي

نجح حزب الشعب الكمبودي منذ عام 1997 في الفوز بالانتخابات البرلمانية المتعاقبة، وليس أدل على نجاحه في ذلك، هو أن هون سين– رئيس الوزراء الرابع والثلاثين في تاريخ كمبوديا، والذي ينتمي إلى حزب الشعب الكمبودي– يعد واحداً من أكثر رجال العالم بقاءً في الحكم[3]. وعلى الرغم من أن نظامه كان وليد فترة الحرب الباردة، فإن نظام هون سين الديكتاتوري استطاع الاستمرار في الحكم حتى بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

ونظراً لأن حزب الشعب الكمبودي، أقام نظاماً للحكم يتسم بالسلطوية واستشراء الفساد، فإنه أعاق التطور الديمقراطي للبلاد، وقلص من هامش الحقوق والحريات، وذلك على الرغم من المساعدات الخارجية الضخمة التي يتلقاها كمنح من المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأميركية على وجه التحديد.

ونظراً لافتقاد كمبوديا الأهمية الجيواستراتيجية، فإنها لم تلق اهتماماً كبيراً من جانب المجتمع الدولي، على الرغم من تصريح مدير فرع آسيا في منظمة هيومان رايتس ووتش رسمياً بأن "كمبوديا تقف على حافة الهاوية"، فحقوق

الإنسان وحكم القانون والديمقراطية تشهد تراجعاً مستمراً، بسبب ممارسات رئيس الوزراء هون سين وحزب الشعب الكمبودي الذي ينتمي إليه[4].

ومن الملحوظ أن حالة كمبوديا هي حالة جديرة بالدراسة، لتميز هذا البلد عن جيرانه في جنوب شرق آسيا، فقد شهدت "انتقال سياسي" على مدى عشرين عاماً تحت إشراف الأمم المتحدة، وعلى الرغم من ذلك فلايزال النظام السياسي يعاني من سمات ديكتاتورية، تتمثل في غياب الانتخابات الحرة والنزيهة، بالإضافة لانعدام دور الأحزاب السياسية[5].

ثانياً: الثقافة السياسية للمجتمع الكمبودي

يعاني عدد كبير من أبناء الشعب الكمبودي من غياب العدالة الاجتماعية، وتراجع الرأسمال الاجتماعي، فضلاً عن التوزيع غير العادل للدخل، وعلى الرغم من وجود جيوب للمقاومة والاحتجاج في المجتمع الكمبودي، فإن هناك عوائق منعت من اكتسابه دعماً جماهيرياً واسعاً، وتتمثل هذه العوائق فيما يلي:

1- سيطرة النظام الحاكم على الإعلام

إذ إن أغلب وسائل الإعلام الكمبودية تعد بمنزلة الناطق باسم الحكومة، إذ إن حزب الشعب الكمبودي يحكم قبضته الشديدة على تدفق المعلومات، ولذلك نجد أن الحديث عن تراجع جودة الخدمات العامة لا تجد طريقها للإعلام، على الرغم من أن كمبوديا تتصدر قائمة الدول الأقل تنمية في قارة آسيا، ويعيش ثلث سكانها تحت خط الفقر[6].

2- علاقات الزبانية

على غرار البلدان الأخرى في جنوب شرق آسيا، يتغلغل في المجتمع الكمبودي نظام الزبانية والمحسوبية، والذي يحكم العلاقات السياسية والاجتماعية، وساعد على ذلك الثقافة السياسية التي تتسم بالشك وانعدام الثقة، الأمر الذي ساعد على تقوية نظام الزبانية، حيث يكون الولاء للمسؤولين وذوي النفوذ أمراً لابد منه من أجل الحصول على الحماية والخدمات.

وتجدر الإشارة إلى أن علاقة الزبانية لا تنتشر في المناطق الريفية، حيث يغيب الرعاة أو الزعماء السياسيون، وقد استبدلها النظام القائم بنشر مشاعر الخوف والكبت، لإحكام سيطرته على هذه المناطق.

كما يعتبر الاعتراف بـ "تسلسل الهرم الاجتماعي"، أحد السمات الأساسية لهذا النظام، كما أنها مصدر التوزيع غير العادل للسلطة وتساهم في زيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وقد تم تصنيف كمبوديا رسمياً كأكثر دولة في منطقة جنوب آسيا تتسم باتساع "مسافة السلطة"[7]، ويؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى دعم الممارسات السلطوية، ويجعل من الصعب انتهاج أسلوب اللامركزية في الثقافة السياسية لكمبوديا[8].

وإضافة إلى ذلك، يدعم الجيش الكمبودي علاقات الزبانية تلك، وذلك مع انتشار الخوف من التداعيات السلبية إذا تجرأ المواطنون على انتقاد أو حتى التشكيك في الحكومة، وقد أدت الثقافة السياسية الخاضعة للمواطنين، والمتغلغلة في بنية المجتمع، فضلاً عن انتشار ثقافة الخوف إلى انتفاء حاجة الحكومة للتلاعب بنتائج الانتخابات، كما أن الدعم الخارجي والمساعدات المادية التي تقدمها الدول الأجنبية، أصبحت أحد أسباب بقاء النظام الحاكم في كمبوديا.

وقد دفع هذا أندرو كوك للقول إنه منذ التخلص من حكم الخمير الحمر في كمبوديا، لاتزال البلاد خاضعة لحكم النخبة الديكتاتورية نفسها تقريباً[9].

> ما زال الوضع السياسي في كمبوديا قلقاً بعد اتهام حزب الإنقاذ الوطني ببيع القضية مقابل مكاسب صغيرة، بعد تراجعه عن مطالبته بإجراء انتخابات جديدة، الأمر الذي انتقص من مصداقيته وانحيازه للصالح العام.

والجدر بالذكر أن الدولة أصبحت توظف مبادئ "الليبرالية الجديدة" في شقها الاقتصادي، لدعم علاقات الزبانية القائم، فبعد انتهاء فترة "سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا"، استشرت ظاهرة منح الهدايا والرشى إلى المسؤولين الحكوميين مقابل ترسية العقود الحكومية على المستثمرين[10].

وبالتالي فإن "الاتصال بالسياسيين" و"شبكة العلاقات" تعتبر ذات أهمية كبيرة[11]، فعلى الرغم من التحول الذي أحدثته التكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية، فإن السلطة وعلاقات القوة تدور حول شخصية رئيس الوزراء هون سين.

ثالثاً: عودة المعارضة للمشهد السياسي

بعد الانتخابات المثيرة للجدل في 28 يوليو 2013، والتي فاز فيها حزب الشعب الكمبودي، الحزب الحاكم، اتسم المناخ السياسي بالتوتر الشديد، حيث شهدت الشوارع احتجاجات سلمية على مدار شهور، والتي قمعتها قوات الأمن في أغلب الأحيان، وهو ما أدى إلى زيادة إثارة سخط الكمبوديين وشعورهم بالإحباط وبالتالي بروز مفهوم "الربيع الكمبودي".

وإذا كان ميدان الاحتجاجات الأبرز في مصر هو ميدان التحرير، فإن متنزه الحرية (فريدوم بارك) في العاصمة الكمبودية بنوم بنه كان مقر الاحتجاجات، وهو التطور اللافت في التاريخ الكمبودي، فالبلاد، لم تشهد طوال الثلاثين عاماً الماضية من حكم حزب الشعب الكمبودي، تظاهرات سلمية حاشدة كهذه، بحيث أصبح رئيس الوزراء هون سين ونظام حكمه عاجزاً عن التعامل مع هذه التطورات.

وقد هدأت الأحداث مع عودة زعيم المعارضة الكمبودية "سام رينسي" من منفاه، والذي كان من حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي، فقد التقى رئيس الوزراء "هون سين"

مع "رينسي" في يوليو 2014، وتم التوصل لاتفاق سياسي تم بموجبه إنهاء المعارضة الكمبودية للمقاطعة البرلمانية، مقابل تلقي حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي وعوداً بتعزيز نفوذه في البرلمان، إضافة إلى الحصول على منصب نائب رئيس البرلمان، وعلى الرغم من ذلك فلم يتفق الحزبان على تحديد موعد ثابت لإجراء الانتخابات المقبلة، والتي من المقرر إجراؤها في العام 2018[12].

وقد استشهد "رينسي" في إحدى المقابلات بقول مأثور كمبودي استخدمه رئيس الوزراء هون سين أثناء اقتراحه تلك الصفقة عليه، وهو أنه "عندما يرتفع مستوى الماء، فإن الأسماك تأكل النمل، وعندما ينحسر الماء، يقوم النمل بأكل الأسماك"، مؤكداً أن رئيس الوزراء هون سين حاول تنفيذ مبدأ فرّق تسد لإحداث الانشقاقات داخل المعارضة خلال العام الذي شهد الاحتجاجات السياسية، إلا أنه أخفق في مسعاه هذا، ولذا أرغم على القيام بالإصلاح[13].

وعلى الرغم من ذلك، فإن الوضع السياسي ما زال قلقاً، وذلك بعد اتهام حزب الإنقاذ الوطني الكمبودي بأنه باع القضية مقابل تحقيق مكاسب صغيرة، وذلك بعد تراجعه عن مطالبته بإجراء انتخابات جديدة، وهو الأمر الذي انتقص من مصداقيته وانحيازه للصالح العام.

توضح هذه الأحداث أن هناك تغيراً طرأ على الثقافة السياسية في كمبوديا، فالاضطرابات السياسية والتظاهرات السلمية، تكشف النقاب عن بداية مرحلة التحول الديمقراطي في كمبوديا، وعلى الرغم من أن الصفقة التي تم التوصل إليها بين النظام والمعارضة كانت "ملائمة سياسياً"، فإن ذلك لا ينفي وجود قصور بها، ومن ذلك عدم وجود اتفاق تفصيلي على خطوات الإصلاح التالية[14].

الخاتمة

لاتزال حرية التعبير تخضع لقيود كبيرة من قبل النظام الحاكم، بالإضافة لاستمرار علاقات الزبانية، وضيق الثقافة السياسية لأغلب المواطنين، وهي كلها عوامل تحد من محو ثقافة الاستبداد، وتعيق التحول للديمقراطية، لكن هناك عوامل تحدد مستقبل الربيع الكمبودي منها:

- **صعود دور الشباب:** لا يزال كبار السن يهيمنون على حزب الشعب الكمبودي وحزب الإنقاذ الوطني، وقد تعودوا على التعامل مع أجهزة السلطة والقمع، إلا أنه من المتوقع أن يتغير هذا الوضع مع مشاركة الشباب في الحراك الاحتجاجي، خاصة مع توقع أن يزداد دورهم في الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في العام 2018.
- **وقف المساعدات الأجنبية:** ظهر اتجاه في اجتماعات الكونغرس الأمريكي ولدى العديد من المسؤولين الحكوميين وأعضاء منظمة هيومان رايتس ووتش، يطالب بضرورة وقف المساعدات إلى كمبوديا، وفي حال حدث ذلك، ولو تدريجياً، فمن المؤكد أن ذلك سوف يضعف النظام الديكتاتوري ويدفعه للقيام بمزيد من الإصلاحات.
- **حركة موحدة ورؤية واضحة:** تحتاج الاحتجاجات السلمية لأن تتبلور في حركة ذات اتجاه واضح وقيادة وطنية، وأن تعمد لبناء قاعدة شعبية لها، حتى لا تضيع فكرة "الربيع الكمبودي"، ويجب أن يكون للحركة رؤية واضحة لمطالبهم وأولوياتهم، واستراتيجيات مناسبة للتعامل مع النظام الحاكم، ولاتزال أغلب هذه العناصر غائبة في الوقت الحالي.

1- Leakthina Chau-Pech Ollier & Tim Winter, **Expressions of Cambodia The politics of tradition, identity, and change**, (London: Routledge Publications, 2006), p. 18.

2- John Marston, Review of Expressions of Cambodia: The Politics of Tradition, Identity and Change, **An Interdisciplinary Journal of Southeast Asian Studies**, Vol. 19, No. 2,2008, pp. 162-165

3- Bridget Welsh and Alex Chang, **Political Change, Youth and Democratic Citizenship in Cambodia and Malaysia**, paper presented at: "Democratic Citizenship and Voices of Asia's Youth" conference, (Institute of Political Science, Asian Barometer Survey, National Taiwan University, Taipei, Taiwan, 2012), accessible at: http://goo.gl/mWKdx3

4- 113th US Congress Meeting, First Session, **Cambodia's Looming Political and Social Crisis,** Hearing Before the Subcommittee on Asia and the Pacific of the Committee On Foreign Affairs, House of Representatives, Serial no. 113-37, 9 July 2013, accessible at:http://goo.gl/9rKSMf

5- Grant Curtis, **Cambodia Reborn: The Transition to Democracy and Development**, (Washington DC: Brookings Institution Press, 1998), p. 19

6- Case Study: Cambodia: Support to media where media freedoms and rights are constrained, 2012, **BBC Media Action**, http://downloads.bbc.co.uk/mediaaction/pdf/cambodia.pdf

7- مؤشر مسافة السلطة (Power Distance Index): هو مؤشر يقيس مدى قبول الأفراد بتوزيع السلطة بشكل غير متساو، ففي حالة المسافة القصيرة للسلطة، فإن المجتمع أكثر ديمقراطية ويعتمد على المشورة، ويقوم بمعاملة الناس على أساس المساواة بغض النظر عن المنصب الرسمي للمدير أو المسؤول، فالأفراد يشاركون في اتخاذ القرار ويستطيعون انتقاد المسؤول، أما في المجتمعات التي تتسم ببعد مسافة السلطة، فالمجتمعات تقبل السلطة الأبوية من دون تردد أو تساؤل ويقبل الناس آراء المسؤولين من دون تردد أو حتى انتقاد وهنا لا يشارك الناس في اتخاذ القرارات.

8- Chan Rotha & Chheang Vannarith, Cultural challenges to the decentralization process in Cambodia, **Journal of Asia Pacific Studies**, Vol. 24, 2008, pp. 1 – 16.

9- Andrew Robert Cock, 2010,'External actors and the relative autonomy of the ruling elite in post UNTAC Cambodia', **Journal of Southeast Asian Studies**, Vol. 41, no. 2, pp. 241–265

10- Caroline Hughes, 2000, 'Khmer Land, Khmer Soul: Sam Rainsy, Populism, and the Problem of Seeing Cambodia.' **South East Asian Research,** Vol. 9, no. 1, pp. 45 – 71.

11- Trude Jacobson & Martin Stuart Fox, "Power and Political Culture in Cambodia," Asia Research Institute, Working Paper Series No.200, Singapore, 2013, accessible at: http://www.ari.nus.edu.sg/docs/wps/wps13_200.pdf

12- Prak Chan Thul, 2014, "Cambodia opposition drops boycott after PM makes rare deal," **Reuters**, accessible at: http://goo.gl/5d1DVX

13- David Pilling, 2014, "Cambodian Opposition Leader hails Political Deal," **Financial Times**, accessible at: http://goo.gl/vt2JYn

14- Rick Valenzuela, "What's Happening in Cambodia? VOA Speaks with Activist and Analyst Ou Virak," **Voice of America**, 2014, accessible at: http://goo.gl/zSPty0